



Distr.
GENERAL

FCCC/KP/AWG/2007/2
29 June 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



الفريق العامل المخصص للنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف
المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو

تقرير الفريق العامل المخصص للنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف
المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو عن أعمال دورته
الثالثة المعقودة في بون في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
		أولاً - افتتاح الدورة
٣	٣ - ١ (البند ١ من جدول الأعمال)
		ثانياً - المسائل التنظيمية
٣	١١ - ٤ (البند ٢ من جدول الأعمال)
٣	٨ - ٤ ألف - إقرار جدول الأعمال
٤	١١ - ٩ باء - تنظيم أعمال الدورة
		ثالثاً - تحليل إمكانيات التخفيف ونطاقات أهداف خفض الانبعاثات الخاصة بالأطراف المدرجة في المرفق الأول (البند ٣ من جدول الأعمال)
٥	٢٥-١٢ استعراض برنامج العمل وأساليب العمل وتحديد الجدول الزمني للدورات المقبلة (البند ٤ من جدول الأعمال)

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
٨	٢٦ رابعاً - مسائل أخرى (البند ٥ من جدول الأعمال)
٩	٢٧ خامساً - التقرير عن أعمال الدورة (البند ٦ من جدول الأعمال)
٩	٢٩-٢٨ سادساً - اختتام الدورة

المرفقات

		المرفق
١٠	الأول - التقرير الموجز الذي قدمه رئيسا الطاولة المستديرة
١٦	الثاني - الوثائق التي عرضت على الفريق العامل المخصص للنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول. بموجب بروتوكول كيوتو في دورته الثالثة

أولاً - افتتاح الدورة (البند ١ من جدول الأعمال)

- ١ - عُقدت الدورة الثالثة للفريق العامل المخصص للنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو في فندق ماريتيم في بون بألمانيا في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧.
- ٢ - وافتتح الدورة رئيس الفريق العامل المخصص، السيد ليون تشارلز (غرينادا)، مُرحباً بجميع الأطراف والمراقبين. كما رحّب بالسيدة أوتي برغال (فنلندا) بوصفها نائبة رئيس الفريق العامل المخصص، وبالسيد إفرايم موييا (زامبيا) بوصفه المقرر.
- ٣ - كما رحب الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، السيد إيفو دي بوير، بالمشاركين وهنأ رئيس الفريق العامل المخصص ونائبته على دوريهما الجديدين. وحث الفريق على أن يظل مركزاً على النظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو في فترة ما بعد عام ٢٠١٢، وأشار إلى تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في هذا السياق.

ثانياً - المسائل التنظيمية (البند ٢ من جدول الأعمال)

ألف - إقرار جدول الأعمال (البند ٢(أ) من جدول الأعمال)

- ٤ - نظر الفريق العامل المخصص، في جلسته الأولى المعقودة في ١٤ أيار/مايو، في مذكرة من الأمين التنفيذي تتضمن جدول الأعمال المؤقت وشروحه (FCCC/KP/AWG/2007/1).
- ٥ - وفي الجلسة ذاتها، أقر جدول الأعمال على النحو التالي:

١ - افتتاح الدورة

٢ - المسائل التنظيمية:

(أ) إقرار جدول الأعمال؛

(ب) تنظيم أعمال الدورة؛

- ٣ - تحليل إمكانيات التخفيف ونطاقات أهداف خفض الانبعاثات الخاصة بالأطراف المدرجة في المرفق الأول
- ٤ - استعراض برنامج العمل وأساليب العمل وتحديد الجدول الزمني للدورات المقبلة

٥ - مسائل أخرى

٦ - التقرير عن أعمال الدورة.

٦ - وفي الجلسة الأولى، أدلى ببيانات ممثلو أربعة أطراف، من بينهم ممثل تكلم باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، وآخر باسم المجموعة الجامعة، وآخر باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها^(١)، وآخر باسم مجموعة سلامة البيئة.

٧ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ١٥ أيار/مايو، أدلى ببيانات ممثلو ١٦ طرفاً، شملت بياناً باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وآخر باسم أقل البلدان نمواً، وآخر باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها^(٢).

٨ - وفي الجلسة ذاتها، دعا الرئيس ممثلي الجهات التالية إلى إلقاء بيانات: الرابطة الدولية لتداول الانبعاثات ومجالس الأعمال التجارية من أجل الطاقة المستدامة من أستراليا وأوروبا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية والشبكة الدولية للعمل المناخي والاتحادات الدولية والأوروبية للنقابات.

باء - تنظيم أعمال الدورة

(البند ٢ (ب) من جدول الأعمال)

٩ - نظر الفريق العامل المخصص في هذا البند الفرعي في جلسته الأولى، التي لفت فيها رئيس الدورة الانتباه إلى برنامج العمل المنشور على شبكة الإنترنت. وبناءً على اقتراح منه، وافق الفريق العامل المخصص على المضي في عمله بناءً على ذلك البرنامج.

١٠ - وفي الجلسة ذاتها، أحاط الرئيس أعضاء الوفود علماً بالترتيبات التي وُضعت من أجل الطاولة المستديرة المقرر أن يرأسها معاً رئيس الفريق العامل المخصص ونائبته في ١٤ أيار/مايو.

١١ - كما أحاط الرئيس الفريق العامل المخصص علماً بأن باكستان طلبت، باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، تسجيل خيبة أملها بخصوص تزامن جلسات الفريق العامل المخصص والحوار المتعلق بالعمل التعاوني الطويل الأجل للتصدي لتغير المناخ بتعزيز تنفيذ الاتفاقية (الحوار).

(١) حظي الموقف المعروض في هذا البيان بدعم جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا وكرواتيا.

(٢) حظي الموقف المعروض في هذا البيان بدعم جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا وكرواتيا.

ثالثاً- تحليل إمكانيات التخفيف ونطاقات أهداف خفض
الانبعاثات الخاصة بالأطراف المدرجة في المرفق الأول
(البند ٣ من جدول الأعمال)

استعراض برنامج العمل وأساليب العمل وتحديد الجدول الزمني للدورات المقبلة
(البند ٤ من جدول الأعمال)

١- الوقائع

١٢- نظر الفريق العامل المخصص في البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال معاً في جلسته الثانية والثالثة المعقودتين في ١٥ و ١٨ أيار/مايو على التوالي. وعُرضت عليه الوثائق FCCC/KP/AWG/2007/Misc.1 و Add.1 و FCCC/KP/AWG/2007/Misc.2 و Add.1. ولم تلقِ الأطراف أي بيانات أخرى.

١٣- وفي الجلسة الثانية، قدم الرئيس تقريراً عن مناقشة الطاولة المستديرة بشأن تحليل قدرة التخفيف المحتملة للسياسات والتدابير والتكنولوجيات المتاحة للأطراف المدرجة في المرفق الأول. وأخبر الأطراف بأن ملخص التقرير منشور على الموقع الإلكتروني لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واقترح إضافة هذا الملخص كمرفق إلى تقرير الدورة الثالثة للفريق العامل المخصص (انظر المرفق الأول).

١٤- وفي الجلسة ذاتها، وافق الفريق العامل المخصص على النظر في البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال معاً في فريق اتصال.

١٥- وفي الجلسة الثالثة، قدم الرئيس تقريراً بشأن مشاورات فريق الاتصال. ونظر الفريق العامل المخصص في الاستنتاجات^(٣) التي اقترحها الرئيس، واعتمد هذه الاستنتاجات.

٢- الاستنتاجات

١٦- أحاط الفريق العامل المخصص علماً بالمعلومات التي قدمتها الأطراف في تقاريرها بشأن قدرة التخفيف المحتملة للسياسات والتدابير والتكنولوجيات (FCCC/KP/AWG/2007/Misc.1 و Add.1) وبشأن الهيئات الخارجية والمنشآت التي بإمكانها تقديم إسهامات من الخبراء في أعمال الفريق العامل المخصص (FCCC/KP/AWG/2007/Misc.2 و Add.1)، وبالبيانات التي أدلت بها الأطراف والمنظمات المراقبة والمجتمع المدني خلال الدورة الثالثة للفريق العامل المخصص.

١٧- وعقد الفريق العامل المخصص طاولة مستديرة في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٧ في بون بشأن قدرة التخفيف المحتملة للسياسات والتدابير والتكنولوجيات المتاحة حالياً وفي المستقبل للأطراف المدرجة في المرفق الأول وفعاليتها

(٣) اعتمد بوصفه الوثيقة FCCC/KP/AWG/2007/L.2.

وكفاءتها وتكاليفها وفوائدها. وترأس رئيس الفريق العامل المخصص ونائبته معاً هذه الطاولة المستديرة وقدمتا تقريراً للفريق بشأن وقائعها ونقاطها الرئيسية.

١٨ - ورحب الفريق العامل المخصص بالمعلومات المقدمة في الطاولة المستديرة، وبالتقرير الموجز الذي قدمه رئيساً للجلسة (انظر المرفق الأول). وأعرب عن تقديره لرئيسه ونائبته وللمتحدثين والأمانة.

١٩ - وأكد مجدداً الفريق العامل المخصص أن مناقشاته، عملاً بالولاية المسندة إليه بموجب المقرر ١/م أ-١ ووفقاً للفقرة ٩ من المادة ٣ من بروتوكول كيوتو، ستركز على النظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول، التي ستُحدد في تعديلات المرفق باء من البروتوكول. وذكر بأن أعماله المتعلقة بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول ينبغي أن تسترشد برؤية مشتركة للتحدي الذي يطرحه الهدف الأسمى للاتفاقية، القائم على مبادئ الاتفاقية وبروتوكول كيوتو الملحق بها وأحكامهما. وتوّه الفريق العامل المخصص بتقرير رئيسي الطاولة المستديرة، ورأى أن المعلومات الواردة على طاولته المستديرة توفر معالم مفيدة للمستوى الإجمالي المتوخى من التخفيضات الإضافية للانبعاثات من قبل الأطراف المدرجة في المرفق الأول، ولا سيما المعلومات التي تفيد أنه، وفقاً للمخططات الافتراضية الواردة في تقارير اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ينبغي تقليص انبعاثات غازات الدفيئة على صعيد العالم إلى مستويات منخفضة جداً، تقل بكثير عن نصف مستوياتها في عام ٢٠٠٠، وذلك بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، بغية تثبيت نسب تركيزها في الغلاف الجوي عند أدنى المستويات التي حددها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حتى الآن في مخططاتها الافتراضية.

٢٠ - ونوه الفريق العامل المخصص بجدوى المعلومات المتعلقة بقدرة التخفيف المحتملة للأطراف المدرجة في المرفق الأول التي وردت في ما قدمته الأفرقة العاملة التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من مساهمات في تقرير التقييم الرابع، وبخاصة مساهمة الفريق العامل الثالث المعني بتخفيف وطأة تغير المناخ. وأقر بأن المعلومات المهمة المتعلقة بقدرة التخفيف المحتملة للسياسات والتدابير والتكنولوجيات المتاحة للأطراف المدرجة في المرفق الأول تبادلتها كذلك الأطراف والمنظمات أثناء حلقة العمل المتعلقة بتخفيف الآثار، التي طلبت عقدها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في دورتها الثالثة والعشرين^(٤).

٢١ - وشرع الفريق العامل المخصص في تنفيذ برنامج العمل المتفق عليه في دورته الثانية^(٥). ولاحظ أن المعلومات المشار إليها في الفقرات ١٦ و ١٨ و ٢٠ أعلاه توفر له أساساً متيناً للمضي في برنامج عمله، بما في ذلك تحليل قدرة التخفيف المحتملة للسياسات والتدابير والتكنولوجيات المتاحة حالياً ومستقبلاً للأطراف المدرجة في المرفق الأول، وتحليل فعاليتها وكفاءتها وتكاليفها وفوائدها، والمناسبة في الظروف الوطنية المختلفة، مع مراعاة نتائجها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وأبعادها القطاعية، والسياق الدولي الذي تُوظف فيه. وفي هذا السياق، ركزت الإسهامات التي قدمها بعض الأطراف والمتحدثين والمراقبين خلال الدورة على جملة أمور، من بينها ما يلي:

(٤) FCCC/SBSTA/2005/10، الفقرة ٢٦.

(٥) FCCC/KP/AWG/2006/4، الفقرة ١٧.

(أ) مدى الحاجة الماسة إلى التخفيضات في انبعاثات غازات الدفيئة، حيث إن الجهود الرامية إلى تخفيف آثارها خلال العقود القليلة القادمة ستحدّد، إلى حد كبير، مستوى الارتفاع في درجة حرارة الكرة الأرضية على الأجل الطويل (حتى نهاية القرن الحادي والعشرين) وما يقابل ذلك من آثار يمكن تلافيها في تغير المناخ. وبغية وضع حد لهذا الارتفاع في درجة الحرارة، ينبغي أن تبلغ انبعاثات غازات الدفيئة ذروتها في السنوات العشر إلى الخمس عشرة المقبلة. ويتطلب هذا الأمر التزامات من جانب الأطراف المدرجة في المرفق الأول بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة لديها بما بين ٢٥ و ٤٠ في المائة دون مستوياتها في التسعينات من القرن الماضي خلال فترة ما بعد عام ٢٠١٢؛

(ب) ثمة إمكانيات اقتصادية^(٦) كبيرة في تناول الأطراف المدرجة في المرفق الأول لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة لديها خلال العقود القادمة، وتحدد هذه الإمكانيات، ضمن عوامل أخرى، المساهمة التي يمكن لهذه الأطراف أن تقوم بها في الجهود الرامية إلى تثبيت نسب تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي؛

(ج) توجد مجموعة من سياسات التخفيف، فضلاً عن مجموعة من التكنولوجيات، المتاحة تجارياً في الوقت الراهن وأخرى من المتوقع توفيرها تجارياً في العقود القادمة، بما في ذلك كثير من إمكانيات التخفيف العدمية التكلفة. فالتعجيل باستخدام التكنولوجيات المفضلة لقدر ضئيل من الكربون يدرّ منافع اقتصادية في شكل استثمارات جديدة ومن خلال إيجاد فرص عمل جديدة ودائمة؛

(د) إن الإمكانيات الاقتصادية للسياسات والتدابير والتكنولوجيات المتاحة للأطراف المدرجة في المرفق الأول تُعَوِّقها حواجز اجتماعية واقتصادية وسياسية وتقنية وغيرها من العوائق، وتتوقف إمكانية تطبيق هذه السياسات والتدابير والتكنولوجيات على الظروف الوطنية. وفي هذا السياق، هناك إقرار بالظروف الخاصة لبعض الأطراف المدرجة في المرفق الأول، وبخاصة تلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. والحوافز المتوافقة مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة للأطراف المدرجة في المرفق الأول معروفة ويمكن أن تعالج بعض هذه الحواجز؛

(هـ) يكتسي دور الإشارات المتعلقة بأسعار الكربون أهمية في تغيير سلوك طائفة عريضة من الفاعلين وتحقيق إمكانية التخفيض في جميع القطاعات؛

(و) يمكن أن تكون المنافع المشتركة لإجراءات تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة كبيرة وقد تعوض جزءاً كبيراً من تكاليف التخفيض؛

(ز) يمكن التقليل إلى أدنى حد من أي تداعيات اجتماعية وبيئية واقتصادية ضارة تنتج عن تنفيذ سياسات التخفيف وتدابيره وتكنولوجياته المتاحة للأطراف المدرجة في المرفق الأول، بما في ذلك آثارها الجانبية، باعتماد الاختيارات المناسبة؛

(٦) الإمكانيات الاقتصادية، حسب الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، هي إمكانية التخفيف التي تأخذ في الاعتبار التكاليف والمنافع الاجتماعية ومعدلات الاقتطاعات الاجتماعية، على افتراض أن كفاءة السوق بفعل السياسات والتدابير، وأن الحواجز تزول.

(ح) يمكن زيادة توسيع نطاق قدرة التخفيف المحتملة للسياسات والتدابير والتكنولوجيات المتاحة للأطراف المدرجة في المرفق الأول بالأخذ بآليات تتسم بالمرونة وباستخدام بوالبع تصريف الكربون.

٢٢- وأحاط الفريق العامل المخصص علماً بالترتيبات الخاصة بالجزء الأول من دورته الرابعة المقرر عقدها في فيينا بالنمسا في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، بالتزامن مع حلقة العمل الأخيرة في إطار الحوار. واتفق على أن يواصل في تلك الدورة، التي سستأنف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تحليل قدرة التخفيف المحتملة للسياسات والتدابير والتكنولوجيات المتاحة للأطراف المدرجة في المرفق الأول وأن يعالج مسألة تحديد النطاقات الممكنة لخفض الأطراف المدرجة في المرفق الأول للانبعاثات لديها وتحليل مساهمتها في تحقيق الهدف الأسمى للاتفاقية، على النحو المحدد في الفقرة ١٧ (أ) ٢ من الوثيقة FCCC/KP/AWG/2006/4. واتفق على الانتقال في دورته الخامسة إلى تحليل الوسائل الممكنة لتحقيق الأهداف المتوخاة فيما يتعلق بالتخفيف، على النحو المحدد في الفقرة ١٧ (ب) من الوثيقة FCCC/KP/AWG/2006/4.

٢٣- وتيسيراً للمناقشات أثناء الدورة الرابعة للفريق العامل المخصص ودوراته اللاحقة، دعا الفريق الأطراف المدرجة في المرفق الأول إلى أن تقدم إلى الأمانة، بحلول ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، معلومات وبيانات بشأن قدرة التخفيف المحتملة للسياسات والتدابير والتكنولوجيات المتاحة لها، وذلك بغرض توفير أساس للنطاقات الإرشادية لأهداف تلك الأطراف فيما يتعلق بخفض الانبعاثات. وطلب الفريق إلى الأمانة أن تقوم، مسترشدة بتوجيهات رئيسه ورهنأ بتوافر الموارد، بإعداد ورقة تقنية تجمّع التقارير المقدمة والمعلومات المتاحة، واضحة في اعتبارها جملة أمور، من بينها العوامل والمعايير المتصلة بتحديد قدرة التخفيف المحتملة والنطاقات الممكنة لأهداف الأطراف فيما يتعلق بخفض الانبعاثات.

٢٤- ودعا الفريق العامل المخصص الأطراف والمنظمات المرابفة المعتمدة إلى أن تقدم إلى الأمانة، بحلول ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، معلومات وآراء بشأن الوسائل الكفيلة بتحقيق أهداف الأطراف المدرجة في المرفق الأول فيما يتعلق بتخفيف الآثار المشار إليها في الفقرة ١٧ (ب) من الوثيقة FCCC/KP/AWG/2006/4. وطلب إلى الأمانة أن تجمّع هذه التقارير لينظر فيها في دورته الخامسة.

٢٥- واتفق الفريق العامل المخصص على أن يمضي في برنامج عمله بصيغته المتفق عليها في دورته الثانية. كما اتفق على أن ينظر في هذا البرنامج في دورته الرابعة المستأنفة، وأن يضع جدولاً زمنياً لإتمام عمله لتفادي وقوع فجوة بين مرحلتي الالتزامات الأولى والثانية.

رابعاً - مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٢٦- لم يجرِ طرح أو بحث أي مسائل أخرى.

خامساً - التقرير عن أعمال الدورة (البند ٦ من جدول الأعمال)

٢٧- نظر الفريق العامل المخصص، في جلسته الثالثة، في التقرير المتعلق بدورته الثالثة (FCCC/KP/AWG/2007/L.1) وأقره. وفي الجلسة ذاتها، وباقتراح من الرئيس، أذن الفريق للمقرر بإتمام التقرير المتعلق بالدورة، مستعيناً بالأمانة ومسترشداً بتوجيهات الرئيس.

سادساً - اختتام الدورة

٢٨- في الجلسة الثالثة، شكر الرئيس المندوبين على مساهماتهم والأمانة على دعمها. كما شكر حكومة النمسا على عرضها استضافة الدورة الرابعة للفريق العامل المخصص وحلقة العمل الأخيرة في إطار الحوار.

٢٩- وطلب ممثل باكستان، باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، تسجيل البيان التالي في تقرير الفريق العامل المخصص: "اتفقنا على أن يواصل الفريق العامل المخصص، في الجزأين الأول والثاني من دورته الرابعة في فيينا وبالي، تحليل قدرة التخفيف المحتملة وكذا معالجة مسألة تحديد النطاقات الممكنة لخفض الأطراف المدرجة في المرفق الأول الانبعاثات لديها. وسيدعم هذا العمل بتقارير من الأطراف وورقة تولى من الأمانة. وعلاوة على ذلك، يسرُّ مجموعة ال ٧٧ أيضاً أننا اتفقنا على أن يحلل الفريق العامل المخصص الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف في أيار/مايو ٢٠٠٨ في دورتنا الخامسة".

المرفق الأول

التقرير الموجز الذي قدمه رئيسا الطاولة المستديرة

أولاً - مقدمة

١- في دورته الثانية، طلب الفريق العامل المخصص للنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو أن تنظّم بتوجيه من رئيسه، مناقشة تجري حول طاولة مستديرة بشأن تحليل قدرة التخفيف المحتملة للسياسات والتدابير والتكنولوجيات المتاحة في الوقت الراهن وفي المستقبل، والمناسبة في الظروف الوطنية المختلفة، للأطراف المدرجة في المرفق الأول وبشأن فعالية هذه السياسات والتدابير والتكنولوجيات وكفاءتها وتكاليفها وفوائدها، مع مراعاة نتائجها البيئية والاقتصادية والاجتماعية وأبعادها القطاعية والسياق الدولي الذي توظّف فيه. (FCCC/KP/AWG/2006/4، الفقرة ٢٢).

٢- وعُقدت الطاولة المستديرة في بون بألمانيا يوم الاثنين ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٧. وترأسها معاً السيد ليون شارلز، رئيس الفريق العامل، والسيدة أوتي برغال، نائبته.

٣- وكان باب المشاركة في الطاولة المستديرة مفتوحاً أمام جميع الأطراف والمراقبين وحظيت المناقشة التي دارت حولها بإقبال كبير. وانقسمت إلى جزأين، على النحو التالي:

(أ) في الجزء الأول، ناقش المشاركون المسائل العامة والشاملة المتصلة بتحليل قدرة التخفيف المحتملة للسياسات والتدابير والتكنولوجيات؛

(ب) في الجزء الثاني، تناول المشاركون قدرة التخفيف المحتملة في ثلاثة مجالات مواضيعية، هي:

١٠ الكفاءة في استهلاك الطاقة، والطاقة المتجددة الكربون؛

٢٠ انبعاثات غازات الدفيئة من غير ثاني أكسيد الكربون وبواليع تصريفها؛

٣٠ تعزيز الجهود في مختلف القطاعات.

٤- وكان من بين المتكلمين في الجزء الأول من الطاولة المستديرة خبراء من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والمفوضية الأوروبية ومؤسسة Vattenfal AB والنرويج والمملكة العربية السعودية والمعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية. وكان من بين المتكلمين في الجزء الثاني خبراء من وكالة الطاقة الدولية واليابان وآيسلندا والمركز العالمي للحراثة الزراعية ونيوزيلندا والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والاتحاد الأوروبي وسويسرا. ويمكن الاطلاع على البيانات التي أُلقيت والوثائق المرجعية في الموقع الإلكتروني لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ <http://unfccc.int/kyoto_protocol/items/3951.php>.

ثانياً - موجز المناقشات

ألف - لحة عامة وقضايا شاملة

٥- تم التشديد في المناقشات التي دارت في الطاولة المستديرة على أنه، لتثبيت مستويات تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، ينبغي أن تبلغ انبعاثاتها ذروتها وأن تُقلَّص بعد ذلك؛ وبمقدار ما يكون مستوى التثبيت المنشود متدنياً، بمقدار ما يتعين أن تبلغ انبعاثات غازات الدفيئة ذروتها في موعد مبكر. كما لوحظ أنه، كي تبلغ مستويات التركيز ما بين ٤٥٠ و ٥٥٠ جزء في المليون من معادل ثاني أكسيد الكربون، ينبغي أن تبلغ انبعاثات غازات الدفيئة ذروتها في السنوات العشر إلى الخمس والعشرين القادمة، وأنه لا تتوافر أي دراسات لمستويات التثبيت التي تقل عن ٤٥٠ جزء من المليون من معادل ثاني أكسيد الكربون. وعلاوة على ذلك، وُضِّح أن مستويات التثبيت الأدنى تنطوي على مخاطر بيئية أقل.

٦- وأشار المتحدثون إلى أنه، حتى عام ٢٠٣٠، ثمة إمكانات كبيرة على صعيد العالم لخفض انبعاثات غازات الدفيئة، تكفي لعكس اتجاه النمو في الانبعاثات عالمياً أو تقليصها إلى ما دون مستوياتها الحالية. ويتحدد مدى الاستفادة الأطراف المدرجة في المرفق الأول من إمكانات التخفيف هذه بالمستويات العالمية لتثبيت غازات الدفيئة والتكلفة الاجتماعية للكربون. واستناداً إلى المعلومات المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، قُدِّرَت الإمكانات الاقتصادية الناتجة عن خفض النسبة للأطراف المدرجة في المرفق الأول بنحو ٦ إلى ١١ جيغا طن من معادل ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٣٠، بتكلفة خفض حدية تصل إلى ١٠٠ دولار أمريكي للطن من معادل ثاني أكسيد الكربون. وتتوزع هذه الإمكانات عبر القطاعات الاقتصادية.

٧- وشدد المشاركون في المناقشات على أن البعد الاقتصادي له دور مهم في تحديد مستويات خفض المتوخى أن تحققها الأطراف المدرجة في المرفق الأول. وتم التشديد على أن ثمة فرص تخفيف كثيرة عديدة التكاليف يُقَدَّر أن بإمكانها تقليص انبعاثات غازات الدفيئة بنحو ٦ جيغا طن من معادل ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٣٠. كما أُشير إلى أن المنافع المشتركة للتخفيف يمكن أن تتيح التكامل مع أهداف أخرى في مجال التنمية المستدامة، وبالتالي تقليص صافي تكاليف خفض بقدر لا يستهان به. ومن بين هذه المنافع المشتركة، سُلِّط الضوء على انخفاض نسبة الوفيات والأمراض بفضل انخفاض تلوث الهواء وزيادة فرص العمل وانخفاض حموضة التربة ومساهمات في الزراعة والحراجة المستديمتين وحماية التنوع الأحيائي.

٨- وأشار عدة مشاركين إلى مبادرات اتخذتها بلدانهم أو مجموعة من البلدان حددت أهدافاً فيما يتعلق بالتخفيف، منها أهداف تتصل بخفض انبعاثات غازات الدفيئة لعام ٢٠٢٠ وحتى عام ٢٠٥٠. وكان من بينها الإعلان عن تعهد النرويج بخفض الانبعاثات العالمية بما يعادل ١٠٠ في المائة من انبعاثاتها المحلية بحلول عام ٢٠٥٠.

٩- وتم التشديد على أنه يلزم مزيج من السياسات والتدابير والتكنولوجيات لتحقيق الأهداف المنشودة في مجال خفض الانبعاثات، وأن أي تدابير أو سياسة أو تكنولوجيا لا يمكنها بمفردها توفير إمكانات التخفيف المطلوبة. وشدد المتكلمون على أن الفعالية من حيث التكلفة لا يمكن تحقيقها إلا إذا طُبِّقت مجموعة من السياسات والتدابير والتكنولوجيات على جميع الغازات وعلى مجموعة واسعة من قطاعات الاقتصاد.

١٠- وسلط المتكلمون الضوء على السياسات والتدابير والتكنولوجيات التي تتيح قدرة كبيرة على التخفيف وفي الوقت ذاته تقلل إلى أدنى حد من الآثار الجانبية، بما في ذلك الآثار الاجتماعية، في البلدان النامية. ومن بين هذه السياسات والتدابير والتكنولوجيات إنهاء الإعانات المشوّهة، والأخذ بتكنولوجيات من قبيل تكنولوجيا احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه، والاستثمار في مجال البحث والتطوير في التكنولوجيات.

١١- وأقر المتكلمون بأهمية استثمار القطاع الخاص في تحقيق كامل ما للسياسات والتدابير والتكنولوجيات من إمكانات خفض. غير أن الكيانات الفاعلة في السوق تحتاج لكي تتحرك لإشارات أسعارية تتسم بالمصدقية. وينبغي أن تتيح هذه المؤشرات منظوراً طويلاً للأجل كي تحفز قرارات الاستثمار الصائبة، التي كثيراً ما يلزمها فترات عائدات طويلة.

١٢- وأشير أثناء اجتماع الطاولة المستديرة إلى آلية التنمية النظيفة كوسيلة لتحقيق زيادة كبيرة في إمكانات الخفض لدى الأطراف المدرجة في المرفق الأول بشكل هائل.

١٣- وأشار المتكلمون إلى عدة دراسات عما للسياسات والتدابير والتكنولوجيات من إمكانات خفض على نطاق العالم، ما يوفر أساساً لتحديد إمكانات الخفض الكلية لدى الأطراف المدرجة في المرفق الأول. ولتحديد إمكانات الخفض، تم إبراز العوامل التالية بوصفها مهمة: (١) الفعالية البيئية؛ (٢) الفعالية من حيث التكلفة؛ (٣) الآثار التوزيعية، بما في ذلك الآثار خارج البلد المعني؛ و(٤) الجدوى المؤسسية. كما لوحظ أنه يلزم مزيد من العمل فيما يتعلق بالمعايير والعوامل على الصعيد الوطني لتحديد إمكانات الخفض لدى أفراد الأطراف المدرجة في المرفق الأول.

باء - ما ينطوي على السياسات والتدابير والتكنولوجيات الواعدة الحالية والمستقبلية من إمكانات خفض وما لها من فعالية وكفاءة وما يترتب عليها من تكاليف وما لها من فوائد

١ - كفاءة الطاقة

١٤- سلطت مناقشات الطاولة المستديرة الضوء على ما لزيادة كفاءة الطاقة من إمكانات خفض كبيرة. فالطلب على الطاقة اليوم كان سيفوق مستواه الحالي بنسبة ٥٦ في المائة لولا التحسينات في الكفاءة في استهلاك الطاقة التي تم إدخالها استجابةً لصدمات أسعار النفط في السبعينات من القرن الماضي. ويمكن تحقيق ما بين نصف وثلثي إمكانات الخفض المقدرة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٥٠ بإجراء تحسينات في كفاءة الطاقة.

١٥- وأشار المتكلمون إلى طائفة واسعة من التدابير والتكنولوجيات المتاحة للأطراف المدرجة في المرفق الأول لضمان كفاءة الطاقة. ومن أهمها تحسين الإمداد بالطاقة وتوزيعها، واستخدام مركبات أكثر كفاءة، واستخدام إنارة ومواد عازلة وأدوات كهربائية تتسم بالكفاءة، وزيادة كفاءة استخدام المعدات في قطاع الصناعة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن توفر أفضل تكنولوجيات الإنارة المتاحة مجموع ادخارات للمستهلكين تناهز ٦,٦ تريليون دولار أمريكي بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٣٠ وأن تحول دون انبعاث ما مجموعه ١٦ مليار طن من ثاني أكسيد الكربون بتكلفة سلبية مقدارها ١٥٦ دولار للطن منه.

١٦- كما أبرزت المناقشات أن قدرة التخفيف المحتملة لكفاءة الطاقة لدى الأطراف المدرجة في المرفق الأول لم تتحقق بالكامل رغم أن بعض التدابير يمكن تنفيذها بتكلفة سلبية. وفي هذا الصدد، أشار المتكلمون، ضمن جملة أمور، إلى عوائق من قبيل قلة الوعي والمعلومات، والمعلومات المنقوصة أو الجزئية، وتشتت الحوافز وعدم توحيد المقاييس والمعايير. وبيّنوا أن من بين السياسات الرامية إلى التغلب على هذه العوائق استخدام المعايير والعلامات ونظم المعلومات.

٢- الطاقة المتدنية الكربون

١٧- كما تم التأكيد على ما لدى الأطراف المدرجة في المرفق الأول من إمكانيات خفض، وذلك بسوق أمثلة على حالات استخدام الطاقة المتدنية الكربون. فقد أشار المتكلمون إلى طائفة واسعة من السياسات والتدابير والتكنولوجيات المتاحة للأطراف المدرجة في المرفق الأول التي لها إمكانيات تخفيف كبيرة على الصعيد القطاعي، من قبيل تغيير الوقود واستخدام مصادر الطاقة المتجددة (الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية والريحية والحرارية والأحيائية) والمركبات الهجينة وإعادة تدوير المواد واستبدالها.

١٨- ووضّح ما لمصادر الطاقة المتجددة التي لا تفرز غازات الدفيئة من إمكانيات خفض، حيث سيق مثالان وطنيان من بلدين. فمساهمة قطاع الطاقة في آيسلندا في انبعاثات غازات الدفيئة محدود في ٤ في المائة، إذ إن توليد الطاقة في ذلك البلد يعتمد في معظمه على مصادر الطاقة المتجددة، ولا سيما المصادر الحرارية الأرضية. ولا تنتج حالياً أي انبعاثات لغازات الدفيئة عن توليد الطاقة في سويسرا، وذلك بفضل استخدام مزيج من المصادر المتجددة والنوية لتوليدها.

١٩- وأشار بعض المتكلمين إلى أن الانبعاثات من قطاع النقل تشهد ارتفاعاً ملحوظاً وتتطلب عناية خاصة. ويمكن تقليصها عبر مجموعة من السياسات والتدابير والتكنولوجيات المتاحة للأطراف المدرجة في المرفق الأول، منها تخطيط قطاع النقل واستعمال الوقود الأحيائي والسيارات الهجينة والتي تستخدم الخلايا الوقودية ووضع خطط لتوفير وقود أساطيل النقل والصيد. ويمكن تطبيق بعض هذه التدابير والتكنولوجيات بتكاليف سلبية، إذ تفضي إلى تحقيق وفورات في الوقود. وثمة تدابير وتكنولوجيات أخرى بإمكانها تحقيق منافع مشتركة، منها تخفيف ازدحام المرور وخفض تلوث الهواء.

٢٠- كما تم إبراز دور الصناعة في التخفيف من الانبعاثات. وأشار المتكلمون على وجه الخصوص إلى قطاع إنتاج الإسمنت والحديد والصلب، الذي يتيح إمكانيات خفض كبيرة نسبياً لدى الأطراف المدرجة في المرفق الأول من خلال تدابير الكفاءة في استهلاك الطاقة أو من خلال تطبيق تكنولوجيات محددة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة.

٣- انبعاثات غازات الدفيئة من غير ثاني أكسيد الكربون وبواليع تصريفها

٢١- أشار المتكلمون إلى أن قطاع الزراعة مهم من حيث قدرته على خفض لدى بعض الأطراف المدرجة في المرفق الأول. ويأتي معظم الانبعاثات في هذا القطاع من التخمر المعوي والتربة، ويتوقع أن ترتفع بنسبة ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. ويُقدر أن تكاليف خفض متوسطة، حيث إن معظم إمكانيات خفض العالمية في قطاع

الزراعة يمكن تحقيقها بتكاليف حديّة تقل عن ٤٥ دولاراً للطن الواحد من معادل ثاني أكسيد الكربون. وينبغي تقدير إمكانات الخفض لدى فرادى النظم والأوساط الزراعية، إذ إن هذه الإمكانيات في بعض الحالات محدودة بسبب انعدام الحلول التقنية.

٢٢- وأفاد بعض المتكلمين أنه توجد إمكانات خفض لا بأس بها للتخفيف في قطاع استصلاح الأراضي المستهدورة والأراضي الرطبة والحراجة الزراعية وإدارة أراضي الرعي وأراضي المحاصيل وأراضي زراعة الأرز. وتشمل التدابير والتكنولوجيات الإضافية المتاحة للأطراف المدرجة في المرفق الأول لخفض الغازات من غير ثاني أكسيد الكربون إحداث تغييرات في استخدام الأسمدة وتغيير المحاصيل وتغييرات في النظام الغذائي، وإدارة الماشية والسماد الطبيعي. كما توفر منافع مشتركة مهمة في مجالي التنمية المستدامة والتكيف تتراوح بين إنتاج زراعي أكثر استدامة والأمن الغذائي والحفاظ على التنوع البيولوجي.

٢٣- وأشير إلى عدة عوائق تمنع تحقيق إمكانات الخفض في هذا القطاع، ومنها ارتفاع تكاليف التدابير والتكنولوجيات وانعدام حوافز للمنتجين وعدم عملية بعض التدابير ووجود تعقيدات في تجميع قوائم جرد غازات الدفيئة والإخفاقات التقنية والقبول لدى المستهلكين. واقترح المتكلمون عدة خيارات للتغلب على هذه العوائق، مثل الاستثمارات في البحث وخطط للإبلاغ الطوعي ونقل التكنولوجيا وآليات حكومية لتحديد الأسعار.

٢٤- ولوحظ أن الأنشطة المتصلة بالحراجة توفر أيضاً إمكانات الخفض للأطراف المدرجة في المرفق الأول، وذلك بتحسين أداء الغابات بوصفها بواليع تصريف لثاني أكسيد الكربون. ومن هذه الأنشطة إدارة الغابات والتحريج وإعادة التحريج والحراجة الزراعية وإدارة منتجات الأخشاب. ومن التدابير الرامية إلى تحقيق إمكانات الخفض لبواليع تصريف الكربون تقديم حوافز مالية للحفاظ على الغابات وإدارتها ووضع قوانين ناظمة لاستخدام الأراضي وإنفاذ هذه القوانين.

٤- تضافر الجهود في القطاعات المختلفة

٢٥- لوحظ أن فعالية السياسات والتدابير والتكنولوجيات المتصلة بالتخفيف والمتاحة للأطراف المدرجة في المرفق الأول يمكن تعزيزها بتكثيف الجهود على الصعيد القطاعي من خلال مزيج مناسب من السياسات والتدابير. ومن الأمثلة على هذه السياسات والتدابير إدماج السياسات المتعلقة بالمناخ في السياسات الإنمائية الأوسع نطاقاً واستعمال اللوائح والمعايير، والرخص القابلة للتداول والحوافز المالية والاتفاقات الطوعية ووسائل للإعلام والبحث والتطوير. وورد ذكر نظام الاتحاد الأوروبي لتجارة الانبعاثات بوصفه مثلاً لآلية لتعزيز الجهود على الصعيد القطاعي لأنه يبعث إشارة بشأن سعر الكربون إلى طائفة عريضة من المستفيدين كي يتسنى لهم اختيار نمط التخفيف الأقل تكلفة.

٢٦- وسُلط الضوء على بعض الاختلافات الرئيسية في ظروف القطاعات المختلفة، ومنها ما يلي: يتحمل قطاعا توليد الطاقة والصناعة تكاليف تخفيف مرتفعة ويعتمدان عدداً ضئيلاً من الوسائل المفترزة لكمية كبيرة من الانبعاثات ويعانيان مشاكل المنافسة؛ ويتحمل قطاعا النقل والبناء تكاليف ضئيلة أو سلبية ويعتمدان عدداً كبيراً

من الوسائل المفترزة لكمية ضئيلة من الانبعاثات؛ وتحمل قطاعات معالجة القمامة والزراعة والحراجة تكاليف متوسطة إلى مرتفعة وتواجه آثاراً اجتماعية وتحديات فيما يتعلق بالرصد والتحقق.

٢٧- ولاحظ بعض المتكلمين أن دور إشارات أسعار الكربون يكتسي أهمية في تغيير سلوك طائفة واسعة من الجهات وفي تحقيق إمكانات خفض في جميع القطاعات. ومن شأن السياسات التي تضع سعراً حقيقياً أو ضمناً للكربون أن تقدم حوافز للمنتجين والمستهلكين للاستثمار في المنتجات والتكنولوجيات والعمليات التي تفرز قدراً ضئيلاً من انبعاثات غازات الدفيئة. وقد أُشير إلى أنه ينبغي، لتثبيت نسب التركيز في حدود ٥٥٠ جزء في المليون من معادل ثاني أكسيد الكربون، أن تبلغ الأسعار ما بين ٢٠ و ٨٠ دولاراً للطن الواحد من معادل ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٣٠.

٢٨- وشدد المتكلمون على أن تطوير التكنولوجيا وتجديدها وإشاعة استخدامها أمور ضرورية لزيادة إمكانات خفض عبر القطاعات على الأجل المتوسط إلى الطويل. ولدى الحكومات دور واضح في تحقيق قدرة إمكانات التكنولوجيا على خفض، بالنظر إلى أن منافع القطاع العام أكبر قدراً من تلك التي يمكن أن يحققها القطاع الخاص. وتشمل السياسات والتدابير العامة المتاحة للأطراف المدرجة في المرفق الأول مساهمات مالية في أنشطة البحث والاستحداث والتطوير وائتمانات ضريبية وتحديد المعايير وإيجاد الأسواق.

٢٩- ونوّه مراراً أثناء الطاولة المستديرة بالعلاقة المتبادلة بين تغير المناخ والتنمية المستدامة. وذكّر أن السياسات غير المتصلة بالمناخ يمكن أن تؤثر في انبعاثات غازات الدفيئة بنفس قدر تأثير السياسات المتعلقة بالمناخ على وجه التحديد. وتم تأكيد ضرورة مراعاة الشواغل المتعلقة بتغير المناخ لدى اتخاذ القرارات في مجموعة واسعة من المجالات، ومنها، على سبيل المثال، التخطيط الاقتصادي الكلي والحراجة والطاقة الكهربائية والتأمين.

المرفق الثاني

**الوثائق التي عرضت على الفريق العامل المخصص للنظر في الالتزامات الإضافية
للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو في دورته الثالثة**

الوثائق المُعدَّة للدورة

جدول الأعمال المؤقت وشروحه. مذكرة من الأمانة التنفيذية	FCCC/KP/AWG/2007/1
معلومات وآراء بشأن إمكانيات التخفيف المتاحة للأطراف المدرجة في المرفق الأول. مساهمات مقدمة من الأطراف	FCCC/KP/AWG/2007/Misc.1 وAdd.1
معلومات عن الهيئات والمحافل الخارجية التي يمكن أن تقدم مدخلات خبراء إلى أعمال الفريق العامل المخصص للنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول. بموجب بروتوكول كيوتو. مساهمات مقدمة من الأطراف	FCCC/KP/AWG/2007/Misc.2 وAdd.1
مشروع تقرير الفريق العامل المخصص للنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول. بموجب بروتوكول كيوتو عن دورته الثالثة	FCCC/KP/AWG/2007/L.1
تحليل القدرة على التخفيف وبرنامج العمل. مشروع استنتاجات اقترحه الرئيس	FCCC/KP/AWG/2007/L.2

الوثائق الأخرى المعروضة على الدورة

تقرير الفريق العامل المخصص للنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول. بموجب بروتوكول كيوتو عن أعمال دورته الثانية المعقودة في نيروبي في الفترة من ٦ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦	FCCC/KP/AWG/2006/4
--	--------------------
